٢ دفاتر السياسة

اليكسي كيفا

التوجه الاشتراكي في النظرية والتطبيق



سلسلة العلوم الاجتماعية

دار الفارابي

سلسلة العلوم الاجتماعية

دفاتر السياسة

اليكسي كيفا

التوجه الاشتراكي في النظرية والتطبيق

تعريب : **شبيب بيضون** مراجعة وتدقيق: **حاتم سلمان**

دار الفارابي - بيروت
١٩٧٩

نقل هـذا الدفتر الى العربية عـن
مجلـة العلوم الاجتماعية الصادرة
عـن اكاديمية العلـوم الاجتماعية
فـي الاتحاد السوفياتي

الفصل الثاني ١٩٧٨

دار الفارابي — ص.ب ١٣٨١
بيروت

هـذا الدفتر

ليست الرأسمالية مرحلة حتمية في الطريق الى الاشتراكية ، بل ان التوجه الاشتراكي يمكن ان يختط الطريق اللارأسمالي منهجا له ، وهذا ما المح اليه مؤسسو الاشتراكية العلمية وما دللت عليه بالفعل التجربة التاريخية في عدة بلدان ، منها الاجزاء التي كانت متخلفة في الاتحاد السوفياتي ومنها جمهورية منغوليا الشعبية .

اما اليوم فهناك العديد من البلدان ذات التوجه الاشتراكي ، ولكل منها خصوصياتها ، حتى ان بعضها لا تقوده احزاب ماركسية لينينية ، فهل الانطلاقة صحيحة فيها جميعها ؟ وما شروط ذلك ؟ وما شروط متابعة المسيرة ؟ وهل لمستوى التطور ونمطه دور في انجاحها ؟ وما هي الظروف المحلية والداخلية وما نوعية العلاقات الخارجية التي تنبغي لبلد ذي اتجاه اشتراكي ؟ واخيرا ما المخاطر التي تبرز خلال تلك المسيرة لتعرقلها او لتدفع بها الى الفشل ؟

هذه الاسئلة مع كثير غيرها يجيب عنها هذا المقال .

التوجه الاشتراكي في النظرية والتطبيق

سبق لماركس وانجلز ان تقدما بالفكرة القائلة بامكان انتقال البلدان المتخلفة الى الاشتراكية مع اجتناب الرأسمالية . وقد ربطا هذه الامكانية بانتصار الاشتراكية في البلدان الاكثر تطورا اولا ، وربطاها ثانيا بالمساعدات المتعددة الاشكال التي تقدمها للشعوب المتخلفة اجتماعيا واقتصاديا . وكان ماركس يشدد على ان اية امة لا تستطيع ، بقواها الذاتية ووسائلها الخاصة ، « من ان تتخطى بقفزة ، ولا ان تلغي بالمراسيم ، مراحل تطورها الطبيعي » (١) . الا ان الواقع الموضوعي لتلك الحقبة ، ما كان ليسمح بتطوير الفكرة لتصبح نظرية متماسكة ، فقد علق انجلز على هذه المسألة بقوله : « لكن ، باية مراحل من التطور الاجتماعي والسياسي ، سيتوجب ، فيما بعد ، على هذه البلدان ان تمر كي تتوصل ، هي ايضا الى بنية اشتراكية فيما خص ذلك ، فاني اعتقد انه ليس بامكاننا اليوم ، الا اقامة فرضيات واهية » (٢) .

وفي مجرى المرحلة التاريخية الجديدة ، التي تلت انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا ، اكتسبت مسـألة التطور اللارأسمالي راهنية خاصة . وصاغ لينين الموضوعة القائلة بامكان البلدان المتخلفة ، مدعومة من بروليتاريا البلـدان المتقدمة ، ومن دولة اشتراكية في المقام الاول ، الوصول الى الاشتراكية « متجنبة طور الرأسمالية » (٣) . وكان يلـح بالنسبة للبلدان الواقعة تحت سلطان علاقـات ما قبـل الرأسمالية ، على ضرورة تقدم ، أكثر بطئا وحذرا نحـو الاشتراكية ، مرورا بأطوار محددة من التطور ، باستخدام سلسلة من الوسائل (٤) .

وشكلت التحولات الاشتراكية ، التي تحققت في المناطق التي كانت متخلفة من الاتحـاد السوفيـاتي وفي جمهورية منغوليا الشعبية ، اسهاما له وزنـه في نظرية الطريـق اللارأسمـالي .



وبحلول عصر تفتت النظام الاستعماري للامبريـالية وبروز عشرات من الدول الفتية في اسيا وافريقيا ، كان قد تكون مفهوم اجمالي عن الطريق اللارأسمالي ، وتراكم شيء من تجربة السير نحو الاشتراكية ، « مع احراق » مرحلة الرأسمالية . وتتطلب بعض مظاهر هذا المفهوم ، في الوقت نفسه ، دراسات جديدة ، تراعى فيها الظروف الوطنـية النوعية للبلدان الافرو ـ أسيوية والوضع التاريخي المتغير .

ولقد أثيرت قضايا جديدة ، من بينها قضية الاشكال الثلاثة في التحرك نحو الاشتراكية دون المرور بالرأسمالية . وهكذا فان تطور شعوب اسيا الوسطى ، وكازاخستان واقصى الشمال والشرق الاقصى ، في داخل الاتحاد السوفياتي ، قد تحقق في ظل ديكتاتورية البروليتاريا ، وكجزء لا يتجزأ من الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، وتشابك فيه حل المهام العامة ذات الطابع الديمقراطي مع التدابير الاشتراكية في عملية ثورية واحدة .

وسلكت منغوليا طريقا أخرى ، حيث ظل المحتوى الجوهري للمرحلة اللارأسمالية ، خلال عشرين سنة تقريبا ، عبارة عن تحولات عامة ذات طابع ديمقراطي انجزت في أفق اشتراكي . لكن وضع منغوليا كان وضعا من نوع خاص الى حد ما : فان جمهورية منغوليا الشعبية ، بوصفها جارة مباشرة للاتحاد السوفياتي . احتفظت بعلاقات وثيقة معه في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها . كما أن الحزب الثوري الشعبي المنغولي (كان اسمه في الاصل، حزب العمال الشعبي) الحاكم ، كان قد تبنى الماركسية ـ اللينينية كمرشد ايديولوجي لنشاطه ، وتحررت جمهورية منغوليا الشعبية من نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومن فلك التأثير السياسي للرأسمالية . وأخيرا ، فان منغوليا كانت أول دولة مستقلة في العالم تنخرط في طريق التطور اللارأسمالي ، وهو أمر استثنائي .

وأما التطور اللارأسمالي في بلدان اسيا وافريقيا ، في عصرنا ، فيتميز بأن العملية الثورية تقودها في تلك البلدان

احزاب ديمقراطية ثورية ليست ماركسية ــ لينينية . وما تزال هذه البلدان جزءا من النظام الاقتصادي العالمي للراسمالية . وتحتفظ احيانا بعلاقات متعددة الى حد ما (اقتصادية على الاغلب) مع المراكز الاستعمارية السابقة ومع الرأسمالية العالمية .

وفي الاشكال الثلاثة ، يجري التحرك نحو الاشتراكية، « مع اجتناب » التشكيلة الرأسمالية المتطورة . وهو أمر يوحد هذه الاشكال ويسمح باعتبارها ظاهرات متقاربة . لكنها ، في الوقت نفسه ، (وزيادة عن الخصوصيات الملموسة) تتمايز من حيث نمط الثورة فيها ، الامر الذي يولد الفروقات الاكثر جوهرية . ففي المناطق التي كانت قديما متخلفة في اطراف الاتحاد السوفياتي، كان التطور اللارأسمالي عنصرا من عناصر الثورة الاشتراكية ، وكانت الثورة في جمهورية منغوليا الشعبية ، ترتدي طابعا ديمقراطيا شعبيا . وأخيرا ، فان معظم البلدان ذات التوجه الاشتراكي هي اليوم في مرحلة ثورة ديمقراطية وطنية .

وليس هناك بعد من الوضوح ما يكفي لتحديد مستوى التطور الاجتماعي الذي يمكن أن ينطلق منه تقدم حقيقي نحو الاشتراكية دون المرور بالرأسمالية . وبتعبير اخر ، هل يوجد في أيامنا مستوى من التخلف لا يسمح لبلد ما بالانخراط في طريق التوجه الاشتراكي ؟ لقد جرت العادة على اعتبار هذه الطريق مفتوحة ، امام اي بلد متحرر . ومع ذلك ، فان بعض الاخصائيين السوفيات يتمسكون بالرأي القائل ، بأن هناك شروطا مادية محددة لا بد أن تتوفر كي تستطيع دولة

فنية أن تبدأ طريق التطور اللارأسمالي (٥) . لكن الحياة ، ستنتهي بالتأكيد ، الى بت هذه المسألة .

وبقدر ما نستطيع التأكيد فان كلاسيكيي الماركسية — اللينينية قد قدموا نظريتهم في التطور اللارأسمالي بشأن البلدان التي لا توجد فيها شروط موضوعية ولا شروط ذاتية للقيام مباشرة بالثورة الاشتراكية . وكذلك فان ، هذا التطور يفترض ايجاد الشروط المادية ، والسياسية والاجتماعية وغيرها ، للانتقال الى بناء الاشتراكية . وهو خط سير طويل ، ومعقد ، وله بالضرورة تكاليفه ، لكن مؤسسي الشيوعية العلمية تصوروه البديل الوحيد لمحنة الرأسمالية. ويشاهد ، من جهة ، في مجرى التطور اللارأسمالي ، حدوث التغيرات المعتادة الخاصة بمرحلة تكون ونمو المجتمع البرجوازي (من تطور عال ، الى حد ما ، في القوى الانتاجية وفي العلوم والثقافة ، وتكون للطبقة العاملة ، الخ .) كما وأن **هناك** ، من جهة اخرى ، فرصة لتحولات تتخطى اطار العلاقات الرأسمالية وتتعارض معها ، وهي تحولات من شأنها أن تمكن الثورة الديمقراطية من النمو المطرد والتحول الى ثورة اشتراكية .

لكنه عندما تكون العلاقات الرأسمالية قد سبق أن تطورت الى حد ما ، وتكون البروليتاريا وافرة العدد ، وتكون قد تشكلت طليعة سياسية مؤثرة ، فان الشروط تكون قد توفرت بصورة موضوعية من أجل ثورة اجتماعية من نمط أعلى (ديمقراطية شعبية ، وربما اشتراكية) ومن أجل مسار أقصر نحو الاشتراكية . ومع تعليق الكثير من الاهمية

على الطريق اللارأسمالي بوصفه أفقا للتقدم الاجتماعي بالنسبة للعديد من البلدان المتحررة ، الافريقية منها بشكل خاص ، فان من الخطأ التقليل من الامكانيات الاخرى في التقدم نحو الاشتراكية .

وتصبح مسألة التحول المطرد للثورة من ثورة ديمقراطية وطنية الى ثورة اشتراكية ، مسألة تزداد راهنية اكثر فاكثر . وهناك دول اختارت التوجه الاشتراكي، منذ عشر سنوات ، وهناك دول اخرى اختارته منذ خمس عشرة سنة ، ولانها بدأت من مستويات مختلفة في التطور الاجتماعي — الاقتصادي والثقافي ، فان مرحلة التحولات الديمقراطية العامة لن تستغرق فيها المدة نفسها . فلقد تطلبت المرحلة في جمهورية منغوليا الشعبية ، على سبيل المثال ، حوالي العشرين سنة . وفي الوقت نفسه ، فان بعض البلدان التي دخلت في الطريق اللارأسمالي تعلن البدء منذ الان في المرحلة الاشتراكية من البناء الوطني . فما هي اذا معايير وجود شروط الانتقال الى بناء الاشتراكية ، في هذا البلد او ذاك من البلدان ذات التوجه الاشتراكي ؟ وما الذي يعبر عن نضج العوامل الذاتية والموضوعية للثورة الاشتراكية ؟

ان الدور الحاسم يعود هنا سواء لمستوى التطور الاقتصادي والثقافي الوطني ، والى مدى الضخامة العددية، والى درجة التنظيم ودرجة الوعي السياسي عند البروليتاريا، وسواء الى قدرة الحزب الحاكم على تبني الاشتراكيةالعلمية بصلابة وعلى قيادة الجماهير الكادحة . والامر يتعلق بدرجة

كبيرة ايضا بالخصائص النوعية لهذا البلد او ذاك، وبموقعه في العالم وبالظرف التاريخي ، الخ..

وفي رأينا ان مسألة معايير التوجه الاشتراكي، تتطلب هي ايضا ، دراسات جديدة ، فهل يمكن القول على سبيل المثال ان دولة فتية تتجه نحو الاشتراكية ، لسبب وحيد هو ان قادتها ينتسبون الى الاشتراكية ويعمدون الى اصلاحات معادية للامبريالية وللاقطاع ، ومعادية للرأسمالية بصورة جزئية (قيود على نشاطات الرأسمال الكبير ، وقيود جزئية على الرأسمال المتوسط) ، متجاهلين ، مثلا ، تجربة البناء الاشتراكي المتجمعة في هذا العالم ؟

ودقة في القول ، فان اختيار الاشتراكية كهدف ليس يمكن الا باتباع سياسة واعية مبنية على نظرية الاشتراكية العلمية وعلى تجربة البلدان الاشتراكية الظافرة وعلى مساعدتها ودعمها .

وبعد ذلك ، هل ان التوجه الاشتراكي كفيل بانجاح التقدم نحو الاشتراكية ؟ ان التجربة التاريخية تشهد بان الثورة الديمقراطية الوطنية ، مثلها مثل اية ثورة اجتماعية ، لا تنفصل عن نضال طبقي مرير لا ينفض دائما عن نفس النتيجة (وهكذا نشاهد في بعض البلدان ردة اجتماعية - سياسية واقتصادية : من اعادة الملكية الخاصة الى مؤسسات من القطاع العام ، وتسهيلات تعطى للرأسمال الاجنبي وتعزيز لمواقع البورجوازية المدينية والريفية ، ونفوذ سياسي متزايد للاوساط الرأسمالية والاقطاعية) .
فضلا عن ذلك ، فان الثورة الديمقراطية الوطنية تتم في

احيان كثيرة في ظروف بالغة التعقيد ، وهي ظروف البلدان الزراعية المتخلفة التـــي يسحقها عبء الافكار المسبقة البطريركية العائدة للقرون الوسطى • وكقاعدة عامة، فان البروليتاريا لم تتمثل بعد فيها كطبقة ، ولم تتكون لهـــا طليعتها السياسية او انها لا تشكل بعـــد عنصرا اجتماعيا مؤثرا ؛ ومن جهة اخرى فان عملاء الامبريالية مـــن بقايـــا السيطرة الاستعمارية لم تتم تصفية دورهم بعد •

وينبغي ان يضاف بان الانظمة التقدمية هي هـــدف لضغوط قوية من جانب الامبريالية ، وهي ضغوط تنبـــع فعاليتها الى حد كبير من تبعية الانظمة المعنية ، اقتصاديا، تجاه الرأسمالية العالمية •

وعلينا ان نشير ايضا الى ان جزءا من الديمقراطية الثورية (وهي بورجوازية صغيرة اساسا) تعرب عـــن سياسة غير متسقة بسبب تأرجحاتها الايديولوجية ، فهـــي تنتقل احيانا من نقيض الى اخر •

وعلينا ان ندلل ايضا على معطى اخر رئيسي • فـــان بعض الانظمة التقدمية تعاني ، كنتيجة لعدد معين مـــن الاسباب الموضوعية والذاتية ، من صعوبات اقتصادية غير ملائمة لاستقرارها السياسي .• وعلينا ان نبرز من بين هذه الاسباب ، تعقد عملية اعادة البناء الاقتصادية الناجم عـــن نقص في الكوادر ذات الكفاءة ، وعدم ثبات بنيتها الماديـــة التحتية ، التقنية والمالية ، والنشاط التخريبي للرجعية من داخلية وخارجية ، ونوع من عدم الاكتراث ، خاصة فـــي المراحل الاولى ، بالقوانين الاقتصادية ، والشغف بمناهـــج

في الادارة غير اقتصادية ، وانعدام الحزم في الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، والرفض او العجز عن الاستناد بذلك الى مبادرة الجماهير ، وسوء تقدير تجربة التحولات التقدمية المكتسبة في العالم ، وفي البلدان الاشتراكية في المقام الاول الخ ..

ولا ينبغي تحليل بعض الاخفاقات التي احاقت بالديمقراطية الوطنية ، الا بعد ان تؤخذ تلك المعطيات بعين الاعتبار ، وهي اخفاقات ، لا تستطيع مع ذلك ، في اي حال من الاحوال ، ان تشكك في قابلية التوجه الاشتراكي، للعيش . ويشهد على ذلك ايضا واقع ان دولا جديدة ، تختار التطور اللارأسمالي . ومما لا ريب فيه ، ان هذه العملية ستستمر لانها تتصل اتصالا وثيقا بتفاقم الازمة العامة للرأسمالية ، وبصعود الاتجاهات المعاديةللرأسمالية في البلدان المتحررة ، وبارادة تلك البلدان التي تتصدى للامبريالية من اجل الوصول الى استقلالها الناجز . ويأتي التقدم الذي سجلته معظم الانظمة التقدمية ، ليؤكد ايضا على قابلية العيش هذه .



وقد شدد عدد من الاختصاصيين ، منذ بعض الوقت، على ان الدول ذات التوجه الاشتراكي تتميز عن غيرها من البلدان النامية ، من حيث بنائها الفوقي السياسي والايديولوجي ، اكثر مما تتميز بقاعدتها الاقتصادية . وهذا الوضع آخذ في التغير .

فان مواقع الاقطاعيين ونبلاء الارياف (في بورما

والعراق والجزائر الخ..) ووجهاء العشائر والقبائل (في غينيا وتنزانيا ، الخ) قد تزعزعت بصورة جدية ، وفقدت البورجوازية الاجنبية سيطرتها على الاقتصاد الوطني (في الجزائر وتنزانيا ، وجمهورية اليمن الديمقراطية والعراق، الخ) ..

ولقد ازيحت البورجوازية الكبيرة ، كما ازيحت في معظم الاحيان البورجوازية المتوسطة المحلية ، من ميدان الاقتصاد اذ غدت مؤسساتها ملكا للدولة . ويسيطر القطاع العام على الاقتصاد في غالبية البلدان ذات التوجه الاشتراكي .

اما البروليتاريا فهي اليوم اكثر عددا ، وافضل تنظيما واكثر وعيا من الناحية السياسية ، وهي تشغل دورا مرموقا في النضال في سبيل مستقبل اشتراكي . وتلك هي ، في المقام الاول ، الحال في جمهورية الكونغو الشعبية وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . اما المكانة الجديدة التي تحتلها البروليتاريا في الحياة الاجتماعية، وتأثيرها المتزايد على توجيه التقدم الاجتماعي ، فسيظهران في انشاء جبهات وطنية قومية بمشاركة الشيوعيين .

وفي عدد من البلدان (تنزانيا وغينيا ، الخ..) فان البورجوازية البيروقراطية ، التي تشتهر بكونها قوة ماضوية من الناحية الاجتماعية ، وبكونها ميالة الى التحالف مع الامبريالية ، قد اضمحلت بشكل تام تقريبا ، بوصفها فئة اجتماعية .

ولقد قوضت الاصلاحات الزراعية اسس الاقطاعية

والملاكين العقاريين وسمحت باعطاء الارض لمئات الالوف من الاسر الفلاحية . ومن هنا كانت لدى طبقة الفلاحين الفقراء ارادة اكثر صلابة في التوحد والتنظيم، ومن هنا كانت ولادة اتحادات العمال الزراعيين ، حتى ، وفي بعض الحالات ، مع اتساع فئة الملاكين الزراعيين . وان التعاونيات الزراعية المختلفة الانماط ، التي تأسست بخاصة خلال الاصلاحات الزراعية ، تستهم بشكل محسوس في تحسين ظروف الجماهير الفلاحية ، ويسهم تنظيمها في رفع مستوى وعيها السياسي .

ويرافق نوع من الاضفاء المتواصل لطابع من الديمقراطية على الحياة السياسية والاجتماعية ، جميع هذه التغيرات الاجتماعية — الاقتصادية . ففي بورما وسوريا وجمهورية الكونغو الشعبية اعلنت دساتير جديدة وانتخبت هيئات تشريعية . وفي عام ١٩٧٦ ، صوت الشعب الجزائري على الميثاق الوطني ، وهو برنامج تطوير تقدمي للبلاد نحو الاشتراكية . وتتم بنجاح اقامة هيئات ديمقراطية ثورية في انغولا وموزامبيق وغينيا — بيساو وبنين واثيوبيا وفي بلدان عديدة اخرى . والامر يتعلق هنا باطلاق حرية الجماهير الواسعة ودورها في بناء المجتمع الجديد بمبادرة منها . وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية صدرت قوانين جديدة حول الاسرة ، تعطي المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في الحياة العائلية والاجتماعية .

اما المسألة الاصعب في البلدان ذات التوجه الاشتراكي ، فهي فيما يبدو ، مسألة تسيير الاقتصاد سيرا

سويا والحصول على وتائر عالية في نمو الانتاج . وهذا يستتبع اعادة بنـــاء جذريـــة لعلاقات الانتـــاج وللعلاقات الاجتماعية المندرجة في سياق التخلف ، والفقر ، ونقص التجربة الاقتصادية ، وقلة الكوادر المتخصصة ، لمواجهة الدسائس المدمرة من قبل الامبريالية والرجعية المحلية . ومع ذلك ، يمكن ملاحظة حدوث انعطافة ابـــان السنوات الاخيرة ، في هذا المجال .

ولقد اكتسبت البلدان ذات التوجه الاشتراكي تجربة في البناء الاقتصادي ، فهي، تعد كوادرها الوطنية ، تشدد النضال من اجل الانضباطية في العمل ، وتحسن التخطيط، وتعد أولويات لتطوير مختلف فروع الاقتصـــاد ، وتزيـــد مردودية القطاع العام ، كما كان لاتساع علاقاتها مـــع الدول الاشتراكية نتائج خيرة على اقتصادياتها .

ولم تعد توضع ، بوجه الاجمال ، خطط اقتصادية غير مبررة، أو خطط متعذرة التحقيق ، لتصفية تخلف من مئات السنين في أقصر الآجال ، ولم تعد توضع برامج تصنيـــع متسرع ، تتناقض مع الواقع . وتجدر الاشارة أيضا ، الى أن ذلك النوع من سوء التقدير للمسائل الاقتصادية قـــد أخلى مكانه لوعي مدى الاهمية الاستثنائية لحلها حلا ملائما ووافيا بالمرام .

ولقد حسنت البلدان ذات التوجه الاشتراكي ، خاصة البلدان المنتجة للبترول منها ، ـ الجزائر والعـــراق ، فـــي السنوات الاخيرة ، وضعها الاقتصادي تحسينا مرموقـــا . واطردت حركة التصنيع فيها اطرادا كبيرا . أمـــا البـــلدان

الواقعة في افريقيا الاستوائية فليست بعد في وضع يمكنها من الانطلاق باقتصادها ، ذلك انها تعاني معاناة زائدة من نقص في الاموال وفي الاختصاصيين ، ومن تدن في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي .

وتوجد استثناءات بالطبع . منها ان تنزانيا سجلت ، قبل ان يصيبها ذلك الجفاف الشديد ، مؤشرات اقتصادية مرتفعة الى حد ما . وظل الانتاج القومي الاجمالي التنزاني ، خلال سبع سنوات (حتى عام ١٩٧٤) يزداد بمعدل وسطي مقداره ٦،٥ ٪ في العام . اما بورما بعكس ذلك ، فهي تعاني رغم كونها تمثل بين البلدان ذات التوجه الاشتراكي الاكثر تطورا ، من صعوبات اقتصادية كبيرة .

ويستخلص من تحليل التطور الحاصل في بلدان اسيا وافريقيا القانون التالي من القوانين الميلية : انه حيثما تكون العلاقات الرأسمالية علاقات جنينية (على الاخص ، في افريقيا الاستوائية) فان الاجهزة الجديدة للسلطة تتكون بصورة اسرع ، وتتشكل احزاب الطليعة الديمقراطيةالثورية بنجاح اكثر . وهذا يعود في المقام الاول ، الى ان اخصام التوجه الاشتراكي ضعفاء نسبيا ، والى ان الاحزاب البورجوازية غير موجودة والايديولوجية البورجوازية ليست راسخة بعمق ، والى ان الجيش ، بوصفه سندا للنظام الديمقراطي الثوري . لا يعرف عموما التعصب الفئوي والتكتلي ، والضباط يتحدرون بشكل رئيسي من الفئات المحرومة ، والاتجاهات المعادية للامبريالية وللرأسمالية قوية الى حد ما في صفوف الشعب .

وعلى العكس فان اقامة مؤسسات البنية الفوقية الملائمة للتوجه الاشتراكي ، هي احيانا اكثر بطئا في البلدان التي كانت فيها العلاقات الاقطاعية والى حد ما الرأسمالية ، قبل اختيار الطريق اللارأسمالي ، علاقات متطورة ، والتي كان فيها احزاب بورجوازية وكان الضباط يتحدرون في معظمهم من الطبقات الاقطاعية النبيلة ٠

وهكذا بامكاننا ان نحدد نمطين اثنين من البلدان التي دخلت في الطريق اللارأسمالي : نمط تهيمن فيه البنى الاقتصادية التي تعود الى ما قبل الرأسمالية وحتى الى ما قبل الاقطاع ، ونمط كانت قد تطورت فيه العلاقات الاقطاعية والعلاقات الرأسمالية الى هذا الحد أو ذاك .

وفي احيان كثيرة تطرح المسائل الراهنة نفسها بطريقة مختلفة في البلدان المنتمية الى هذين النمطين ، فالتحولات الاجتماعية ـــ الاقتصادية توضع فيها موضع التنفيذ بطرق وبمناهج مختلفة وفي ترتيب متميز . وهكذا ليس للمسالة الزراعية المحتوى نفسه الذي كان لها في بلدان شمال افريقيا والشرق الادنى من جهة ، وبلدان افريقيا الاستوائية من جهة اخرى . فان حلها يتطلب في الفئة الاولى من البلدان ، قبل كل شيء ، انتزاع الملكية العقارية للاقطاعيين والنبلاء ، ثم اعادة توزيع الارض على الفلاحين الذين لا يملكون ارضا وعلى صغار الفلاحين . اما في الفئة الثانية فلا توجد ملكية عقارية خاصة ذات شأن (باستثناء المزارع العائدة للاجانب) فالحاجة الى الارض امر غير معروف بصورة عملية . ولقد كان التشديد في الاولى على التوسع الصناعي ، اما في الثانية فكان على الانتاج الزراعي ، الخ.

وجديــر بالتنويه ايضا ، بان البلدان ذات التوجـــه الاشتراكي لا يتميز بعضها عن الاخر بواقع تباين مستويات منطلقاتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي فحسب ، بل انها احيانا ، ورغم تشابه هذه الظروف فيهـا او تلـك ، تتمخض عن تحولات ديمقراطية ، واقتصادية ، واجتماعية وسياسية ذات عمق مختلف ، وهو امر يفسره ، الى حـد كبير ، المنشأ الاجتماعي لممثلي الديمقراطية الثورية فـي السلطة ، والموقف الذي يتخذونه ازاء القضايا الجوهرية مثل قضايا العلاقة بين الرأسمال الاجنبي والرأسمال المحلي الخاص ، والدين ، والقومية ، والاشتراكية العلمية، والطبقة العاملة، والمبادىء التي تتشكل بمقتضاها الاحزاب الحاكمة، وتتطور الصلات مع البلدان الرأسمالية والاشتراكية ، الخ .

فان بعض البلدان تخصص للرأسمال الاجنبـي ، ولا سيما للرأسمال الخاص ، مكانا مهما فـي تعزيز الاقتصاد وتنظر الى المؤسسة الرأسمالية الوطنية (خاصة الصغيرة، والمتوسطة الى حد ما) على انها عامل ثابت فـي التقـدم الاجتماعي . وتشكل القومية والدين ، عندهـم ، المكونين الرئيسيين للايديولوجية الرسمية ، ويخضعون الماركسية ـ اللينينية للكثير من التحفظات ، رغم انهم يقتبسون منها بعض موضوعاتهم . وبمعزل عن النضج السياسي للبروليتاريا ، فان الفلاحين يصبحون عندهم في اكثر الاحيان القوة الثورية المحركة للمجتمع .

وتوجـد دول اخرى ذات توجـه اشتراكي تنـادي بالاشتراكية ايديولوجية رسمية ، وتقـوم بجهـود ملموسة لنشرها في صفوف العمال . وتوجد فيهـا عـادة مدارس

للحزب ، تدرس العلوم الاجتماعية فيها بذهنية ماركسية — لينينية ، وتعطى في مدارسها دروس في الاشتراكية العلمية ووسائل الاعلام الجماهيرية التابعة للدولة تطلع العمال على مبادىء الايديولوجية الاشتراكية العلمية . اما الروابط والتعاون مع الاشتراكية العالمية فلا تنفك تتنوع وتتعمق . وتستوحي تصرفات تلك البلدان في الميادين المادية والروحية، عادة ، من تجربة الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية .

اولسنا ربما ازاء نمطين اثنين من انماط الثورة : ديمقراطي وطني في الفئة الاولى من البلدان ، وديمقراطي شعبي في الفئة الثانية ؟ على كل حال ، فان العملية الثورية تتمثل فيها فروقات كيفية واضحة .

★★★

ولقد برزت عناصر فريدة متعددة في مجرى التحولات الاجتماعية — الاقتصادية ، والديمقراطية وغيرها من التحولات التي تمت في الظروف الوطنية الخاصة للبلدان ذات التوجه الاشتراكي. ونذكر في هذا الصدد الاستثمارات ذات التسيير الذاتي في الجزائر ، حيث شوهد ايضا ظهور نمط جديد من القرى ، نمط مدعو الى معالجة المسائل المتعلقة بالانتاج علاوة على تلك المتعلقة بالمجتمع والحياة اليومية ، وهو نمط «القرية الاشتراكية » . وهي انواع من الحواضر الجيدة التجهيز ، تمتلك زيادة عن تعاونية الانتاج ، مدرسة ومكتب بريد ، ومركزا تجاريا ، وفرعا لبنك ، وبيتا ثقافيا ، وتجهيزات رياضية ، ومركزا طبيا ، الخ . ويتوقع زيادة عددها حتى يصل الالف في عام ١٩٨٠ .

اما قرى الـ « اوجامعا » في تنزانيا فهي شكل فريد من اشكال التعاون الفلاحي . فان الـ « اوجامعا » (وتعني « الاسرة الكبيرة » في اللغة السواحلية) تشكلت في اطار المشاعة التقليدية . ذلك ان التنزانيين اذ اقاموا الاستثمارات الجماعية الحديثة ، كانوا يتمسكون بالاستفادة من النواحي الايجابية ، الموغلة في القدم ، في المشاعة . وان التجربة التنزانية ، باستهدافها منع حصول تفكك عفوي للمشاعة ، لانه يحمل معه بالضرورة نوعا من التمايز الى داخل صفوف الفلاحين ويقوي العناصر الراسمالية في الريف ، قد اثارت اهتماما شديدا في البلدان الافريقية الاخرى، التي احتفظت، بشكل او باخر ، بالمشاعة التقليدية ، لكنها لم تمتلك الادوات الفعالة لاضفاء طابع الحداثة عليها .

و« الاوجامعا » ليست تعاونية للانتاج فحسب ، فهي محكومة بمبادىء قريبة من المبادىء الاشتراكية (الاجر فيها خاضع للعمل ، ويحظر استغلال افرادها بعضهم لبعض . الخ) . ان قرية متماسكة ، توحد استثمارات متفرقة، ويبلغ تعداد سكانها من ١٠٠ الى ١٠٠٠ ساكن ، واحيانا اكثر ، تستطيع ان تحل العديد من المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية . وتبنى فيها مدرسة ، ومركز طبي ومؤسسة الاطفال قبل سن الدراسة، ومنشآت حرفية، ومشاغل، الخ. وتتحقق عملية اضفاء الطابع التعاوني هذه ، على صعيد واسع في تنزانيا. بيد انه علينا ان نشير الى ان «الاوجامعات» التنزانية تجتاز صعوبات عائدة الى اخطاء في حساب السياسة الاقتصادية والى انعدام الثبات في القاعدة المادية والتقنية والى نقص خطير في الكوادر .

والجديد متوافر كذلك في ميادين اخرى من الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وتلك هي الحال في التعاونية الاستهلاكية في اليمن الديمقراطية ، وهي التعاونية المختصة بالمواطنين الذين لا يستثمرون جهد الاخرين . ولاعضاء تلك التعاونيات حق تحويل مبالغ تصل الى ثلثي معاشهم الى مخازنها حيث اسعار المواد الضرورية أدنى من ثلاث الى اربع مرات من اسعار السوق .

ونحن ما نزال في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، حيث المدارس الداخلية المخصصة لاولاد البدو ، تشكل نوعا من الحافز للتحضر . وقد اخذ الكثير من البدو ، منذ الان ، يقيمون في تجمعات ثابتة ، وتساعدهم الدولة في ايجاد عمل ، وفي تأسيس التعاونيات الانتاجية .

وفي السنوات الاخيرة جرت تغيرات جذرية في اثيوبيا . فان الجمعيات المدينية والقروية فيها تشكل الاجهزة الاساسية للسلطة الديمقراطية الثورية ، التي باشرت في اجراء تحولات واسعة في المدن والارياف .

وان التحولات العميقة في مختلف قطاعات النشاط ، وعملية اضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة الاجتماعية تنعشان طاقة الجماهير الخلاقة ومبادرتها على صعيد العلاقات الاجتماعية والانتاجية ، وتحثان على اقتباس تجارب ناجحة من البلدان الاشتراكية . وهكذا فلقد بدىء في جمهورية الكونغو الشعبية في ممارسة مبدأ « المثلث صاحب القرار » : فان ادارات المؤسسات العامة تتخذ القرارات الرئيسية بالاشتراك مع منظمة الحزب المحلية والنقابة .

وفي جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية اعتمدت ايام العمل التطوعي ، اما التواريخ العظيمة فتحيا ذكراها بالعمل الطليعي .

★★★

تحتاج البلدان المتحررة ، ومن بينها البلدان ذات التوجه الاشتراكي الى مصادر خارجية للتمويل وللتكنولوجيا المتقدمة ، وتساهم عوامل التطوير الخارجية بنسبة ٥٠٪ تقريبا في تنمية الانتاج في العالم الثالث (٧) . وباختصار ، ولان رؤوس الاموال المحلية المتراكمة محدودة للغاية ، فانه على تلك البلدان ان تلتمس المساعدة من الرأسمال الاجنبي ، بما فيه من الرأسمال الخاص .

والحال ، فانه ليس للرأسمال الاجنبي مصلحة في ان تختار البلدان المتحررة الطريق اللارأسمالي ، وهو يقاوم ذلك بكل ما يمتلك من وسائل . وبالنتيجة ، فانه من الاهمية بمكان ، من اجل التقدم بصورة طبيعية على طريق التوجه الاشتراكي ، ومن اجل التوصل الى الاستقلال الاقتصادي ، التخلص من اثار الرأسمال الاجنبي السلبية على الاقتصاد الوطني . وهذا يشكل ايضا حاجة موضوعية ايضا ، كيف يمكن اذا حل هذا التناقض ؟

تبذل البلدان ذات التوجه الاشتراكي جهدها لانشاء رقابة صارمة من الدولة على التوظيفات الاجنبية ، عن طريق تأسيسها ، على الاخص ، لشركات مختلطة تكون فيها الدولة الوطنية المساهم الاقوى . وفوق ذلك ، فان هذه الشركات

مكلفة بالاسهام في اعداد الكوادر الوطنية ، القادرة على ادارتها فيما بعد . وتقدر الدول الوطنية ان تصبح ، في النهاية ، المؤسسات ذات الرأسمال الاجنبي باكملها ملكا لها .

بيد ان الرأسمال الاجنبي ، وخاصة فروع الشركات المتعددة الجنسيات ، ما زال يستفيد في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي من امكانيات واسعة . وهذا يعود الى القدرة الاقتصادية والمالية الهائلة لدى الشركات المتعددة الجنسيات والى واقع كون فروعها (حتى ولو كانت مؤممة جزئيا او كليا) تتبع باستمرار ، على الصعيد التكنولوجي ، للمؤسسة الام . ونتيجة لنقص الكوادر المحلية ، فان اختصاصيين اجانب يشغلون ، في الغالب ، الوظائف الحساسة ، حتى في الوحدات المؤممة .

وتأخذ البلدان ذات التوجه اللارأسمالي في حسبانها ان هذا الوضع سيلحق في النهاية الضرر بتقدمها نحو الاشتراكية . لكن تغيير بنية المبادلات والصلات الاقتصادية مع الخارج ، عمل لن يتم بين عشية وضحاها . وفي اصل خروج هذه الدول من اطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، هناك بالضرورة التنمية التي لا بد منها ، لتعاون متبادل وعميق بين تلك الدول وبين البلدان الاشتراكية حليفتها الطبيعية .

***

اما السياسة المتبعة ازاء المؤسسة الخاصة (المحلية) فهي قضية من اعقد القضايا ، قضية لم تستطع تجربة

التطور اللارأسمالي ان تجد لها حلا موحدا . فان البلدان ذات التوجه الاشتراكي تسعى لاجتذاب الرأسمال الخاص، من اجل ان تطـور بصورة اسرع قـوى الانتـاج وتدعـم الاستخدام . وهنا تدخل طرفا اعتبارات ذات طابع اجتماعي – سياسي : استخدام الملاكين الصغار ، وجزئيا ، الملاكين المتوسطين ، كحلفاء للسلطة الديمقراطية الثورية في صالح النضال ضد الرأسمال الاجنبي والرأسماليين المحليين الكبار والاقطاعيين حيث وجدوا .

لكن عندما تكون السلطة بين ايدي تكتل واسع من القوى (التي هي بورجوازية – صغيرة في معظمها) ، فان المؤسسة الخاصة ، ان لم تراقب كما ينبغي ، تتمكن حينذاك من ممارسة تأثير سلبي على العمليات الاجتماعية ، بـل وتتمكن حتى مـن تهديد التوجـه الاشتراكي . وتحاول البورجوازية المحلية ، في بعض الاحيان ، بعـد تقويـة مواقعها ، المطالبة بتوجه اجتماعي جديد .

ومن الممكن ان يتشكل في بعض الظروف تحالف بين العناصر المعارضة للخيار الاشتراكي ، تحالف الملاك الصغير مع البيروقراطي المتبرجز والراسمالي الاجنبي . وحاصـل الامر ان هؤلاء جميعا مرتبطون بعضهم ببعض : فالبورجوازي المحلي هو الوسيط لدى رجل الاعمال الاجنبي وهذا الاخير متصل بالموظف البيروقراطي الذي له مصلحته الخاصة او هو مهتم بالحصول عليها .

ويمكن للتوجه الاجتماعي الجديد ان يتحقق تدريجيا ، ليس لان البورجوازية التي دعمت مواقعها تصبـو الـى

فعالية سياسية مستقلة فحسب ، بل لان القطاع الخاص « ينزل بالمظلات » عملاء لــه فــي جهاز الدولة والجيش والشرطة وفي الحزب الحاكم والمنظمات الاجتماعية .

وتجتهد البورجوازية المحلية في التأثير على العمليات الجارية في داخل الديمقراطية الثورية الحاكمة . وتحتد النضالات الطبقية ، احتدادا لا مفر منه مع تعمق التحولات الاجتماعية ــ الاقتصادية التــي ترافق الانتقال من تدابير ديمقراطية عامة الى اجراءات معادية للرأسمالية . اما الامبريالية فهي تحاول بدورها الافــادة مــن الصعوبات الموضوعية التي تعانيها بعض البلدان . وقد يتخلى قسم من الديمقراطية الثورية الحاكمة عن التوجه الاشتراكي ، وهو القسم الذي ترعبه تلك الصعوبات ويستسلم امام ضغوط الرجعية خارجية وداخلية .

بيد ان مكانة القطاع الخاص الاقتصادية الضخمة الى حد ما ، لا تسمح ، لوحدها بفهم الوضع في بلد ما . فالامر متعلق باكمله بطابع الطبقة الحاكمة ، والسياسة المتبعة ، والاتجاه الغالب المتحكم بالعلاقات الاجتماعية ــ الاقتصادية ، وكذلك ايضا بنقاط انطلاق الحركة واهدافها . وبالطبع فان هجوما متسرعا ، على المؤسسة الخاصة المحلية غير مبرر من الناحية الاقتصادية ، يمكن ان يحمل ضررا كبيرا الــى التوجه الاشتراكي .

★★★

ان المشاعة التقليدية ، كما قلنا اعلاه ، قد استمرت في بلدان عدة ذات توجــه اشتراكي ، وستكون تعاونيــة

المنتجين المرتكزة على النزعة الجماعية المشاعية ، وعلى تقاليد المساعدة المتبادلة ، الخ.. الوسيلة الفضلى في ارساء الاساس الاجتماعي الصلب للتطور اللارأسمالي في الريف . والا فان الفروقات الاجتماعية بين سكان الريف ستشتد ، فان اعداء التحولات الاشتراكية ، المتمثلين في النخبة القبلية والعشائرية المتزرجزة والفلاحين الاغنياء سيستعيدون قواهم .

والحال ، فان عملية اضفاء الطابع التعاوني على المنتجين تعرقلها سلسلة من العوائق الموضوعية الصعبة المطلوب تجاوزها . ولا توجد ، في الوقت الحاضر ، داخل صفوف الفلاحين من ابناء المشاعة ، وخاصة حيث لا افتقار الى الارض من الناحية العملية ، قوى اجتماعية لديها الاستعداد الحازم للنضال من اجل الاصلاحات اللارأسمالية، والاشتراكية حتى النهاية . وعلى العموم فان التعاونيات الانتاجية المرتكزة على المشاعة ضعيفة في قابليتها للعيش وذلك بفعل الاتجاه المحافظ والعادات والاعراف الجامدة . فضلا عن ذلك فان الوسائل ما زالت منعدمة في البلدان ذات التوجه الاشتراكي ، من اجل تقديم المساعدة الجادة الى التعاونيات في مرحلتها الحاسمة هذه ، مرحلة التكون .

ومن الممكن ان تفيد التجربة التنزانية ، في التعاونيات الفلاحية ، البلدان ذات التوجه الاشتراكي التي تتمتع بخصائص مماثلة . علما انه، على خلاف السنوات الماضية، فان هذه البلدان لا تجري بشكل جماهيري عملية اضفاء الطابع التعاوني على المنتجين ، معتبرة هذه العملية مهمة مستقبلية .

وفي رأينا ، ان هناك سبيلين اثنين في اضفاء الطابع التعاوني على الانتاج ، هما السبيلان الاكثر وعدا في هذه الايام . اولهما هو اقامة تعاونيات على الارض التي وزعتها الدولة خلال الاصلاح الزراعي . وثانيهما هو التحرك نحو اضفاء الطابع التعاوني على الانتاج عن طريق التعاونية البدائية . وفي هذه الوجهة سوف تستمر اهمية برنامج اضفاء الطابع التعاوني على الفلاحين في جمهورية الكونغو الشعبية . فهو يتصور عملا تحضيريا متناهي الدقة قبل الشروع في اضفاء الطابع التعاوني على صعيد واسع ، وعلى مراحل متعددة : اولها ، تنظيم الاشكال التعاونية ، الاكثر بدائية ، وهي الاشكال المدعوة « ما قبل التعاونية » . وعملا توجيهيا موجها الى الفلاحين ، والمساعدة ولا سيما المساعدة التقنية للاشكال ما قبل التعاونية ، ثم تأسيس تعاونيات للمبيع واخيرا انشاء تعاونيات الانتاج .

★★★

ومعلوم بالتجربة ان حل المسائل المعقدة التي تثار امام الانظمة التقدمية في اسيا وافريقيا يرتبط بتعبئة الموارد الداخلية (اضافة الى المساعدة الخارجية) ، بل ويرتبط ايضا بتنظيم الانتاج تنظيما ملائما ، وبالادارة العقلانية ، مع ما يتطلبه ذلك من نضال ضد المبذرين والمخربين . والحال فانها امور تستحيل عمليا دون مشاركة واسعة وواعية من الجماهير في الحركة الثورية الرامية الى بناء المجتمع بناء جديدا .

وتنبغي في الوقت نفسه ملاحظة . ان طرائق

اقتصادية عديدة ، واشكالا من العمل الجماعي ومبادرات اخرى تولدها كما يقال ، الحياة نفسها وتتلاءم افضل تلاؤم مع الظروف المحلية ، تفقد في بعض الاحيان فعاليتها .

وهذا الامر ، يفسره ، كما نظن ، المناخ الايديولوجي والسياسي والاجتماعي الخاص بالدول المتحررة ، فما يزال هناك في بعض البلدان ذات الانظمة التقدمية سوء تقدير لدور الايديولوجية بوصفها قوة تعبئة وتربية ، ولمدى اهمية النضال ضد الدعاية المعادية ، وبالتالي فان الرجعية والامبريالية ، تستطيعان ، في هذا الاطار ، التأثير على السكان المحليين ، باستخدام الراديو والسينما والتلفزيون والمنشورات ، الخ . وتسعى الدعاية الامبريالية من اجل ان تفرض على ذلك الجزء من السكان ، المؤثر والفعال من الناحية السياسية ، وخاصة على المثقفين والطلاب والشباب بوجه عام ، النظرات الغربية (البورجوازية) الى الحياة والى سلم القيم والديمقراطية الخ .

وفي بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي ، يتمرغ قدامى المستغلين والاغنياء الجدد من كل صنف والمهربون في الترف ، ولا يكاد يختلف سلوكهم عن سلوك المتمولين في البلدان ذات التوجه الرأسمالي ، وهو امر يفسد ، الى حد ما ، اخلاق الجماهير ويجعلها ترتاب في ان المجتمع الجديد ستحكمه بالفعل مبادىء المساواة والعدالة .

وللمسألة وجه اخر ايضا : فان من الصعوبة بمكان الحصول على نشاط الجماهير وحماستها ومبادرتها الخلاقة ، دون تخطي التعجرف المتخلف من الماضي

الاستعماري القريب ، والتعصب الفئوي والعقلية النكتلية، ودون ديمقراطية حقة رفاقية حقيقية في العلاقات بين الافراد ، ودون اختزال المسافة الهائلة الفاصلة بين العمال اليدويين والذهنيين .

ولا يمكن للعمل السياسي والايديولوجي في صفوف الجماهير ، ولعملية اضفاء الديمقراطية على الحياة الاجتماعية ، الا ان تسير في نفس المصاف . فلقد علمتنا تجربة البلدان النامية ، ان التدابير الاكثر تقدمية يمكن ان تبقى على الورق او يمكن ان تشوه خلال التطبيق ، ان لم تستفد من دعم ومشاركة من الجماهير قائمين على وعي واضح للمهمات المطروحة . فلقد كتبت جريدة حزب العمل الكونغولي ، بوجه حق ، بان اي عمل من اعمال الحزب والحكومة، لا يمكن ان يصل الى غاياته ان لم يلق الدعم من الجماهير (٨) .

★★★

ومن عام الى عام ، نشهد في ميدان العلاقات الاجتماعية ، في البلدان ذات التوجه الاشتراكي ، تغيرات ايجابية تزداد اكثر فاكثر عمقا ، وتنعطف الديمقراطيةالثورية الحاكمة ، في اكثر الاحيان ، نحو افكار الاشتراكية العلمية، وتوثق علاقاتها وتعاونها مع الدول الاشتراكية .

والامر الجوهري هو ان البلدان المنخرطة في الطريق اللارأسمالي تؤكد على الاشتراكية في اهداف خطتها ،

وتقوم في الواقع بتحولات جذرية ، اجتماعية — اقتصادية وغير ذلك ، ذات طابع تقدمي . وهذه التحولات تحد من حرية نمو العلاقات الرأسمالية في الانتاج وتدفع البلدان المعنية قدما نحو بناء مجتمع اشتراكي .

الهوامش

١ – K. Marx , Le Capital , livre premier, t. I. Paris, 1975, pp. 19-20 .

٢ – K. Marx , F. Engels , Œuvres choisies , Moscou, 1970, t. III, p. 512 .

٣ – V. Lénine, Œuvres, Paris — Moscou, t. 31, p. 252 .

٤ – Voir ibid t. ,31. pp. 251-252 .

٥ – Voir K. Broutents , « Democratie révolutionnaire au pouvoir : quelques traits de l'activité pratique » , Mirovaïa ékonomika i Mejdounarodnyé otnochénia, 1972, Nos 11, 12 .

٦ – Voir XXVe Congrés du P.C.U.S. Documents et résolutions , Moscou , 1976 , pp. 14-15 .

٧ – Voir Pays en voie de développement : lois, tendances, perspectives, Moscou, 1974, p. 113 (en russe) .

٨ – Voir Etumba , 2-9 . III. 1974.

صدر في هذه السلسلة عن :

شركة المطبوعات اللبنانية ـ دار الفارابي

★

- □ قضايا راهنة في علم النفس
  - ● في الكائن الطبيعي والجوهر الاجتماعي للانسان — **اكاترينا شوروفوفا**
  - ● تصوران رئيسيان لمسألة « البيولوجي ـ الاجتماعي » — **اندريه يروشلينسكي**
  - ● التعارض غير المبرر بين « البيولوجي » و« الاجتماعي » — **بوريس لوموف**
- □ خصوصية التطور في العالم الثالث — **راتشيلا افاكوف**
- □ الرأسمالية والطوباوية الاجتماعية — **نقولاي بيلينكو**
- □ بعض مسائل المنهجية في التاريخ — **يفغيني جوكوف**
- □ العملية التاريخية والمعرفة الاجتماعية — **هانتشيك مومدجيان**

- □ استراتيجية الغرب الاستعمارية — الجديدة **الكسندر كوداتشنكو**
- □ اصل الانسان والمجتمع **ايغور اندرييف**
- □ الماركسية اللينينية ومناهج العلوم الاجتماعية **بوريس اوكرانتسييف**

*

تطلب هذه السلسلة من

١ — دار الفارابي

متفرع من شارع الاوزاعي — ت ٣١٧٢٠٥

٢ — مكتبة المكتبة

قرب البريستول — نزلة البيكادللي — ت ٣٤٥٦٧٩

طبع على مطابع

الأمــل

اذار ١٩٧٩

Mouyn

هذه السلسلة

هذه السلسلة تصدرها دار الفارابي متوخية مراعاة الكثير من المستجدات الطارئة على مجال الاعلام والثقافة والعلاقة بينهما . ممن الطبيعي أن الدراسات الموجزة والمنشورة في دفتر صغير نسبيا تمثل فائدة جمة للكثيرين من الباحثين عن الثقافة والذين ، لسبب او لآخر ، لا يستطيعون متابعة الدراسات الاكاديمية الضخمة حول كافة المواضيع التي تهمهم ، او انهم يفضلون ان يرفقوا دراستهم للمراجع الاساسية ببعض الدراسات القصيرة التي تشكل مقدمة جيدة للتعمق في موضوع ما .

وتشكل هذه الدفاتر محاولة للاطلال على مواضيع متعددة وشيقة ، تدخل كلها في الاطار العام للعلوم الاجتماعية . علما بان اطار هذه العلوم يتسع بقدر ما تزداد قناعة المرء بان العامل الاجتماعي ، بالمعنى الاوسع للكلمة ، هو العامل الحاسم في مجالات اكثر بكثير مما كان يظن ... قبل ماركس .

كما ان الدراسات الواردة في هذه الدفاتر والتي نختارها ونعربها من بين المقالات التي تنشرها مجلة « العلوم الاجتماعية » او غيرها من المجلات التي تعنى بشؤون العلوم الاجتماعية ، والتي تصدر عن اكاديمية العلوم السوفياتية تتخذ في غالبيتها طابع النقاش والمساهمة في الصراع الايديولوجي الجاري على صعيد عالمي . وفي هذا الاطار قد يكون فيها فائدة ليس فقط لطلاب الجامعات والمثقفين عموما ، بل لكافة المناضلين ايضا .

الثمن : ٢٠٠ ق.ل.